الإحصاء الفلسطيني يعلن عن انطلاق مسح الاستثمارات الأجنبية 2009

السيدة عـوض: مسح الاستثمارات الأجنبية سيؤدي إلى تحقيق المساهمة في توفير البيانات الأساسية اللازمة لإعداد وضع الاستثمار الدولي.

أعلـنت الـسيدة علا عوض، القائم بأعمال رئيس الإحصاء الفلسطيني، أن الإحصاء الفلسطيني بدأ اعتبارا من اليوم الاثنين الموافق 2010/05/31، ولمدة شهران بتنفيذ مسح الاستثمارات الأجنبية للعام 2009، حيث يغطي هذا المسح المؤسـسات العاملـة فـي الأراضـي الفلسطينية والتي لديها استثمارات أجنبية في (مؤسسات خارجية غير مقيمة) أو يوجد فيها استثمارات أجنبية من الخارج من جهات غير مقيمة.

وأعتبـرت الـسيدة عـوض، أن الاستثمار الأجنبي بمكوناته المختلفة يشكل نشاطاً اقتصادياً ومالياً متنامي الأهمية، وعنـصراً أساسـياً في بناء العلاقات الدولية الاقتصادية وإعداد حسابات القطاع الخارجي لمختلف بلدان العالم التي تـستند الـى أدلـة عمل معتمدة دولياً، مثل الحسابات القومية وميزان المدفوعات ومالية الحكومة وإحصاءات الدين الخارجي وغيرها من النظم الإحصائية والمحاسبية، كما تستخدم بيانات هذا الاستثمار في رسم السياسات الاقتصادية الدولـية. ويعـرف الاسـتثمار الأجنبـي بأنه حركة التدفقات الرأسمالية والأصول الذي تستثمرها وحده اقتصادية (شخصية أو اعتبارية) غير مقيمة في اقتصاد ذلك البلد الذي تم الاستثمار فيه، ومن هنا برزت الحاجة لتحديد ومعيرة مفهوم الإقامة دولياً، حيث تستند إليها عملية إعداد حسابات القطاع الخارجي بشكل أساسي.

وأشار القائم بأعمال رئيس الإحصاء الفلسطيني، أن هذا المسح يهدف الى توفير البيانات المتعلقة (بأرصدة) الاستثمار الأجنبـي بمكـوناته المخـتلفة للشركات التي تتعامل بهذا النوع من الاستثمار وبشكل يخدم إعداد منظومة الحسابات القومية الفلسطينية المتكاملة في جانب الميزانية العمومية وصافي الثروة القومية، إضافة الى وضع الاستثمار الدولي لفلسطين.

ونوهت السيدة عوض، أن البيانات التي سيوفرها هذا المسح سوف تساهم في توفير البيانات الأساسية اللازمة لإعداد الحـسابات القومـية المـتكاملة بما يتعلق بأرصدة الأصول والخصوم الخارجية، وذلك وفق نظام الحسابات القومية المقتـرح مـن الأمـم المتحدة عام 1993 وتحديثاته عام 2008، كما يوفر المسح البيانات اللازمة لأغراض البحث والتحلـيل الاقتصادي، وتوفير البيانات اللازمة لمتخذي القرارات والمخططين والمهتمين بأنشطة الاستثمار الأجنبي وهو الأداة الأساسية لاعداد وضع الاستثمار الدولي.